عدم الافصاح عنه (على اساس افتراض وجودها طبعاً). فتطلع المؤلف الى الجهود العربية لتطوير الاسلحة النووية، والى امكانية استمرار اسرائيل بالمضي قدماً في تلك الجهود، في ضوء خبرة قصف المفاعل العراقي في منتصف العام ١٩٨١. وعرض فيلدمان احتمال ان تحصل دول عربية معينة على سلاح نووي في النهاية، الامر الذي سيواجه اسرائيل بالوضع ذاته الذي تحاول تفاديه، مما دفعه الى الاستنتاج ان السياسة الفضلى امام اسرائيل هي تلك المعروفة بالموقف النووي المكشوف - أي الاقرار بامتلاك الاسلحة النووية. ويتمثل جوهر هذه السياسة بالتحديد العلني من قبل اسرائيل للحالات التي ستلجأ فيها الى استخدام الاسلحة النووية وضد اي اهداف. ويفترض من هذه السياسة ان تفيد هامش التحرك العسكري العربي المضاد، سواء كان تحركاً بواسطة الادوات التقليدية (مثل الدبابات والطائرات والمدفعية) ام النووية، على ان ينشأ توازن بين الطرفين لن يجرؤ احدهما على خرقه - وينطبق ذلك حتى لو امتلك العرب الاسلحة الذرية ايضاً.

وقد تناول عدد آخر من المعلقين الاسرائيليين هذا الموضوع، فنشرت احدى الدوريات الاسرائيلية ملفاً كاملاً حوله من الوجهات العسكرية والسياسية والاقتصادية[١]. وتوزعت الآراء عموماً بين من اعتبر السياسة الفاضحة الحالية كفيلة بالحفاظ على امن اسرائيل. وظهر مثل على هذا الرأي الاخير، مؤخراً، في سلسلة مقالات افرونسون[٢]، اكد فيها قناعته بان القادة العرب كانوا يعتقدون بنجاح اسرائيل في انتاج سلاح ذري منذ العام ١٩٦٦، اي ان اسرائيل قد استفادت من اقتناع العرب بحقيقة لم تكشف عنها اسرائيل اصلاً. إلا انه حذر من الاكتفاء بهذا الوضع الغامض، مشيراً الى امرين هامين، هما اولاً، ان قناعة القادة العرب باعتلاك اسرائيل للقنابل الذرية لم تمنعهم في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ من شن الحرب لاسترجاع سيناء والجولان. اي ان الامتناع عن خوض الحرب الشاملة دفع العرب نحو استراتيجية الحرب المحدودة او الاستنزافية؛ وثانياً، ان العرب يسعون وراء قدرة نووية عسكرية ذاتية مما سيعيد ويضع اسرائيل على محك خطير.

واذا كان فيلدمان قد استخلص من عرضه وتحليله للعواقب السلبية والايجابية على حد سواء للاعلان عن القدرة النووية الاسرائيلية انه من الافضل التذكير عن الضفة الغربية والمناطق المحتلة في العام ١٩٦٧ الاخرى مقابل انهيار الرادع النووي. فقد عارض افرونسون ذلك معتبراً ان اسرائيل ستظل تحتاج الى ترقية قوتها العسكرية التقليدية والى الاحتفاظ بعازل جغرافي بينها وبين جيرانها العرب (في الجبهة الشرقية والشمالية خاصة، نظراً لوجود المنطقة المنزوعة من السلاح في شبه جزيرة سيناء) لفترة قادمة.

صدر، في مقابل الكتابات الاسرائيلية المذكورة، بعض التقارير والبحوث الغربية حول الموضوع ذاته. إلا ان الاجتهادات الغربية كثيراً ما ركزت على احد جانبين اثنين، هما: ١- التأكد من وجود الاسلحة النووية لدى اسرائيل ومعرفة حجمها وطبيعتها وقدراتها؛ ٢- التكهن حول الاستراتيجية العسكرية (خاصة) والسياسية التي يمكن ان تطبقها اسرائيل مستعينة بترسانتها النووية. وقد مالت غالبية هذه الكتابات الغربية الى الاعتقاد بوجود قرينة جاهزة او شبه جاهزة من الاسلحة النووية لدى اسرائيل، لكن لم يتمكن اي مصدر من تقديم الادلة القاطعة على ذلك، بما في ذلك وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية (C.I.A.) التي اخذت تكرر تأكيدها منذ العام ١٩٧٤ بوجود القنابل الذرية لدى اسرائيل، فتركز جهد هذه المصادر، عادة، على تقديم تقديرات اولية لعدد الرؤوس او القنابل النووية لدى اسرائيل استناداً الى قدرتها (التقديرية ايضاً) على انتاج المواد المُشعَّة القابلة للانفصام التي تلزم لانتاج اي سلاح ذري.

كما تركز جهد هذه البحوث ايضاً على تقدير الاستراتيجية العسكرية التي يمكن لاسرائيل ان تطبقها بواسطة الاسلحة النووية. وتستند مثل هذه التقديرات، عادة، الى نوعية وعدد وقدرات طرق الايصال الاسرائيلية، اي الطائرات والصواريخ والمدفعية. ويشير كتاب التقارير والدراسات الى قدرة كل وسيلة ايصال على نقل حمولة معينة، والى المدى الذي تقدر تلك الوسائل ان تنقل حمولتها إليه، وقدرة الطائرات حاملة القنابل الذرية على اختراق الدفاعات المعادية من اجهزة رادار وصواريخ مضادة لطائرات ومقاتلات